

أهم محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي

في الفترة ٢٠١٣/٤/١ - ٢٠١٣/٥/١٣

نيسان / أبريل ٢٠١٣

١. قيادة المنطقة شاملة وظائف القيادة والسيطرة والوحدات العضوية التي سيحددها هيكلها التنظيمي .

٢. الأولوية العاملة حاليًا في المنطقة والمبينة في خارطة الانتشار العملياتي وتخضع لاحقًا لخطة المناقلة بحسب ضرورات إعادة التمركز وأنساق القتال لكل منطقة.

مادة (٣)

أ. يشكل احتياط وزارة الدفاع من الأولوية التالية:

١. اللواء الرابع مدرع.

٢. اللواء السابع مشاة.

٣. اللواء (٦٢) مدرع.

٤. اللواء (٦٣) مشاة.

٥. اللواء (٨٣) مدفعية.

٦. اللواء (١٠٢) مشاة.

ويكون مقر قيادته في معسكر (٤٨) ويعين الأخ اللواء الركن / علي علي الجائفي قائدًا للاحتياط - ويعين الاخ العقيد الركن/ سند عبد الله محمد الرهوه رئيسًا لأركان الاحتياط ويرقى إلى رتبة العميد.

ب. تكون تبعية الاحتياط الهيكلية لوزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة ويكون استخدامه القتالي بقرار من القائد الأعلى للقوات المسلحة بحسب الخطة الدفاعية المرفوعة من وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة ومقتضيات الاستخدام القتالي.

ج. خضع أولوية الاحتياط لخطة إعادة الانتشار العملياتي .

مادة (٤) يتبع اللواء (٨٩) ولواء غمدان هيئة الإسناد اللوجستي .

مادة (٥) تلحق مراكز التدريب أينما وجدت بهيئة التدريب والتأهيل.

مادة (٦) يتولى وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة مع لجنة التنظيم والتقييم وفريق الهيكلية المشترك القيام بما يلي:

١. إنجاز خارطة مسرح العمليات الجديد وانتشار القوات والرفع بها للمصادقة وإصدار ما يلزم من إجراءات لتوضيحها وتنفيذها عملياتيًا.

٢. وضع الهياكل التفصيلية والواجبات الوظيفية وفقًا لآلية تنفيذ قرار رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم (١٠٤) لسنة ٢٠١٢ بشأن المكونات الرئيسية للهيكل التنظيمي للقوات المسلحة.

٢٠١٣/٤/١ عقدت جلسة العمل الثانية من حوار التوافق الوطني

البحريني، بمشاركة جمعيات المعارضة الخمس، وجرى التوافق بشكل مبدئي على مبادئ أساسية أبرزها: مرجعية الميثاق واحترام الدستور، والإصلاح السياسي من خلال الوسائل الدستورية، والتمسك بالدولة المدنية، واحترام جميع الأديان والمذاهب، واحترام جميع مكونات المجتمع البحريني، والمحافظة على حقوق المواطنين عبر قاعدة المواطنة في الحقوق والواجبات، وأن نظام البحرين نظام ديمقراطي والسيادة فيه للشعب وهو مصدر السلطات.

(الشرق الأوسط، ٢٠١٣/٤/١)

٢٠١٣/٤/٨ وضع المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية والمعارض المصري محمد البرادعي شروطاً لإنهاء المقاطعة مع الرئيس المصري محمد مرسي؛ فقد قال خلال كلمته في مؤتمر اقتصادي نُظّم من قبل حركة التيار الشعبي: "سنبداً الحوار في ظل ثلاثة شروط وهي حكومة محايدة يرأسها رئيس وزراء له مصداقية، ونائب عام محايد، وأن تشكّل لجنة لإعداد قانون جديد يضمن انتخابات نزيهة".

(بي بي سي عربي، ٢٠١٣/٤/٨)

٢٠١٣/٤/٩ أمير تنظيم القاعدة في العراق أبو بكر البغدادي يعلن أن جبهة النصرة امتداد لدولة العراق الإسلامية وجزء منها. كما أعلن عن إلغاء اسم دولة العراق الإسلامية وإلغاء اسم جبهة النصرة وجمعهما تحت اسم واحد هو "الدولة الإسلامية في العراق والشام".

(بي بي سي عربي، ٢٠١٣/٤/٩)

٢٠١٣/٤/١٠ رحبت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأمم المتحدة بالقرارات التي أصدرها الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، والتي تعيد هيكلة المؤسسة العسكرية وتعيد تنظيم القوات المسلحة وتوحد الجيش وتنهى ولاءاته. وتالياً نص القرار الجمهوري:

القرار الجمهوري الخاص بإعادة هيكلة الجيش اليمني

نص قرار رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم (١٦) لسنة ٢٠١٣ والذي قضى بتقسيم مسرح العمليات العسكري للجمهورية اليمنية وإعادة تشكيل وتسمية المناطق العسكرية وتعيين قياداتها، فيما يلي:

مادة (١) يقسم مسرح العمليات العسكري للجمهورية إلى سبع مناطق تتحدد نطاقاتها الجغرافية بحسب خطوط الفصل المبينة في خارطة انتشار القوات وتكون تسمية المناطق رقمية بدلاً من التسميات الجهوية السابقة.

مادة (٢) تتألف كل منطقة عسكرية مما يلي:

مادة (٧) يصدر وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة التعليمات التنظيمية اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار إداريًا وماليًا.

٢٠١٣/٤/٢٠ قال وزير العدل التونسي نذير بن عمو خلال جلسة عامة في المجلس الوطني التأسيسي: "قدمت للمحكمة الجنائية السويسرية جميع الضمانات القانونية لضمان محاكمة عادلة لرموز النظام السابق إلا في ما يتعلق بعقوبة الإعدام".

(الحياة، ٢٠١٣/٤/١٢)

(وكالة تونس أفريقيا للأخبار، ٢٠١٣/٤/٢٠)

٢٠١٣/٤/٢٠ بعد اجتماع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري مع أصدقاء سورية ومع معاذ الخبيب رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية [المستقبل] في أسطنبول، أعلن كيري عن مضاعفة المساعدة المالية للمعارضة لتصل قيمتها إلى ٢٥٠ مليون دولار.

٢٠١٣/٤/١٥ أصدرت محكمة جنايات جنوب القاهرة قرارًا بإخلاء سبيل الرئيس السابق محمد حسني مبارك بعدما حكمت المحكمة سابقًا عليه بالحبس المؤبد لإدانته بالمسؤولية عن قتل المتظاهرين خلال ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١. وقال المتحدث باسم النيابة العامة، محمود الحفناوي إنَّ الرئيس السابق سيظل محبوبًا بعد أن أصدرت النيابة العامة المصرية قرارًا في ٧ نيسان/ أبريل لاتهامه في قضايا فساد مالي خاصة بترميم القصور الرئاسية، والحصول على أموال من المؤسسات الصحفية والهدايا التي حصل عليها من مؤسسة الأهرام.

(العربية نت، ٢٠١٣/٤/٢١)

٢٠١٣/٤/٢٢ أكد حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، أنَّ الرئاسة تسعى للتوصل إلى اتفاق حول أزمة قانون السلطة القضائية مع المجلس الأعلى للقضاء وقيادات نادي القضاة. وأن هناك رغبة في إجراء تعديلات على القانون، من خلال توافق الطرفين، وتأجيل إقراره إلى ما بعد انتخاب مجلس النواب المقبل. وقالت المصادر التي لم ترغب في ذكر اسمها "إنَّ التعديلات المقترحة ستضمن تعديل مواد التفتيش القضائي ونقل تبعيته للمجلس الأعلى للقضاء، بالإضافة إلى وضع إجراءات جديدة للتعين من خلال الكفاءة، عوضًا عن تخفيض السن القانونية إلى ٦٠ عامًا وإحالة من تتعدى سنه ذلك إلى التقاعد".

(بي بي سي عربي، ٢٠١٣/٤/١٥)

٢٠١٣/٤/١٧ أشرف الرئيس التونسي المنصف المرزوقي على جلسة الحوار الوطني الثاني بانضمام ثلاثة أحزاب جديدة، ويهدف الحوار إلى تجاوز الخلافات السياسية وتحديد موعد نهائي وثابت حول تاريخ الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وصوغ قانون انتخابي، والانتهاه من صوغ الدستور التونسي.

(الشرق الأوسط، ٢٠١٣/٤/١٨)

(المصري اليوم، ٢٠١٣/٤/٢٢)

٢٠١٣/٤/٢٣ اتهم الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية حزب الله باحتلال ٨ قرى في ريف حمص في محيط بلدة القصير، وطالبه بالانسحاب الفوري من هذه المناطق.

٢٠١٣/٤/١٨ أطلق الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية مبادرة لتشكيل مجلس للأهلي، يضم مختلف الفئات السياسية والمكونات والطوائف السورية. وقد عقد الائتلاف مؤتمرًا في مدينة أسطنبول التركية بحضور رئيس الائتلاف [المستقبل] أحمد معاذ الخبيب، ورئيس حكومة الائتلاف غسان هيتو، ورئيس المجلس الوطني السوري جورج صبرة، وعدد كبير من الشخصيات الدينية والوطنية والسياسية من داخل سورية وخارجها؛ بهدف دراسة المرحلة المستقبلية، والعمل على تفضيد نشوب نزاعات أهلية في مرحلة ما بعد سقوط النظام. كما هدف المجتمعون إلى تأسيس مجالس محلية في المحافظات تعنى بمسألة السلم الأهلي.

(الشرق الأوسط، ٢٠١٣/٤/٢٣)

٢٠١٣/٤/٣٠ قال حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله في خطاب مباشر على قناة المنار: "لسوريا في المنطقة والعالم أصدقاء حقيقيون لن يسمحوا لسوريا أن تسقط بيد أمريكا أو إسرائيل أو الجماعات التكفيرية". ونفى وجود قوات إيرانية في سورية تقاتل مع الجيش السوري، ولم يستبعد تدخلهم في المستقبل لحماية نظام الرئيس بشار الأسد.

(الجزيرة نت، ٢٠١٣/٤/١٨)

٢٠١٣/٤/١٩ قبلت الولايات المتحدة طلب الأردن إلى الرئيس الأمريكي باراك أوباما خلال زيارته إلى الأردن في ٢٢ آذار/ مارس الماضي بنشر بطاريات صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ على حدوده مع سورية؛ إذ وعدت الولايات المتحدة بسحب بطاريتي باتريوت من قطر والكويت ونشرهما على الحدود السورية - الأردنية.

(بي بي سي عربي، ٢٠١٣/٤/٣٠)

أيار/ مايو ٢٠١٣

٢٠١٣/٥/٣ أعلن الرئيس التونسي منصف المرزوقي عن تشكيل "الهيئة العليا المستقلة للإعلام السمعي البصري" المكلفة بإدارة شؤون الإعلام العام والخاص في البلاد. وأعلن عن تشكيلة هذه الهيئة بمناسبة

(الشرق الأوسط، ٢٠١٣/٤/١٩)

اليوم العالمي لحرية الصحافة بعد تعثر تأليفها على مدى ١٧ شهرًا إثر الإعلان عنها بموجب مرسوم صادر في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١.

(الجزيرة نت، ٢٠١٣/٥/٤)

٢٠١٣/٥/٥ المؤتمر الوطني الليبي العام يسن بشبه إجماع قانون العزل السياسي، والذي يضبط المسؤوليات والوظائف التي يُمنح على من تولاهما في عهد العقيد الراحل معمر القذافي تقلد مناصب قيادية في مؤسسات الدولة الليبية الجديدة، لمدة عشر سنوات. وموجب هذا القانون، فإن كل من تولى مسؤولية قيادية، سياسية كانت، أو إدارية، أو حزبية، أو أمنية، أو عسكرية، أو مخبرية، أو إعلامية، أو أكاديمية، أو أهلية ضمن منظمات داعمة للنظام، في الفترة بين الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩ (تاريخ الانقلاب الذي قاده القذافي) و٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، ممنوع من تولي الوظائف المهمة في الدولة الجديدة، وكذلك من الحياة السياسية الحزبية. ويضاف إلى هؤلاء كل من أيد نظام القذافي علنًا عبر وسائل الإعلام وغيرها، أو كان له موقف معاد من ثورة ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١١. وتالياً نص القانون.

نص قانون العزل السياسي في ليبيا

على ما خلاص إليه المؤتمر الوطني العام في جلسته يوم الأربعاء بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٣ أصدر القانون الآتي:

المادة (١) يقصد بمعايير تولي المناصب العامة الضوابط الواجب التزامها في تقلد المناصب والوظائف العامة المشمولة بأحكام هذا القانون من تاريخ ١٩٦٩/٩/١ وحتى تاريخ التحرير في ٢٠١١/١٠/٢٣، ويشمل كل من: الفئة الأولى: كل من تولى وظيفة في النظام السابق، من الوظائف التالية:

١. أعضاء ما يسمى بمجلس قيادة الثورة في انقلاب سنة ١٩٦٩ وما يسمى بالضباط الوديعين الأحرار وكل من كان عضواً فيما يسمى برابطة رفاق القائد.

٢. منسقا القيادات الشعبية الاجتماعية على مستوى الشعبيات أو على مستوى الدولة.

٣. أمين مؤتمّر الشعب العام أو الأمين المساعد له أو من كان عضواً في أمانته، أو تولى وظيفة أمين مؤتمّر البلدية أو الشعبية .

٤. رؤساء وأمناء الأجهزة أو الهيئات أو المؤسسات التابعة لما يسمى مؤتمّر الشعب العام أو اللجنة الشعبية العامة أو مجلس الوزراء أو مجلس قيادة الثورة.

٥. رئيس الوزراء أو أمين اللجنة الشعبية العامة أو من كان أميناً مساعداً له أو وزيراً أو أمين لجنة شعبية عامة للقطاعات النوعية أو أميناً مساعداً لها أو كاتب عام باللجنة الشعبية العامة أو اللجان الشعبية العامة النوعية، أو كان أمين لجنة شعبية للبلدية أو الشعبية أو أميناً لإحدى اللجان الشعبية للقطاعات بالشعبية.

٦. كل من عمل سفيراً أو أميناً لمكتب شعبي أو مندوباً دائماً للبيبا لدى إحدى الهيئات الدولية أو الإقليمية بكافة اختصاصاتها أو قائماً أصيلاً بالأعمال أو قنصلاً عاماً.

٧. كل من تولى وظيفة أمين لجنة شعبية أو عميداً للجامعة أو أميناً مساعداً له أو كاتباً عاماً بها.

٨. كل من تولى وظيفة رئيس جهاز الأمن الداخلي أو الأمن الخارجي أو الاستخبارات العسكرية أو الكتائب الأمنية أو كان مديراً لإحدى الإدارات بهم أو رئيساً لإحدى المربعات الأمنية أو كان رئيساً لأحد المكاتب السياسية بالأجهزة الأمنية أو العسكرية.

٩. رؤساء الاتحادات الطلابية بالداخل أو الخارج المنضوية تحت الاتحاد العام للطلبة الليبيين.

١٠. كل من تولى منصباً قيادياً بالمؤسسات ذات الصلة بأسرة معمر القذافي أو كان شريكاً في أية أعمال تجارية لهم.

١١. أعضاء وموظفي مكتب الاتصال باللجان الثورية ومنسقي المتاببات الثورية أو أعضاء فرق العمل الثوري أو القوافل الثورية أو المحاكم الاستثنائية وعضوات ما يسمى بالراهبات الثوريات ورؤساء وأعضاء الحرس الثوري ورؤساء وأعضاء لجان التطهير وقيادات الحرس الشعبي في الإدارات العليا والفروع وكل من شارك في إدارة الملتقيات الثورية .

١٢. كل من تولى وظيفة مدير أو مدير عام أو باحث في مراكز أبحاث ودراسات الكتاب الأخضر ومحاضري المدرج الأخضر أو قيادياً في إحدى المؤسسات الإعلامية.

١٣. كل من ترأس ركن من أركان القوات المسلحة أو كان أمراً لمنطقة دفاعية أو رئيساً أو أمراً لهيئة أو مؤسسة أو جهاز عسكري .

١٤. كل من ينتمي لتنظيمات دولية تهدد وحدة التراب الليبي أو تتخذ العنف منهجاً وحيداً لها.

الفئة الثانية وتشمل من له سلوك وارد في النقاط التالية:

١. المدنيون الذين تعاونوا مع الأجهزة الأمنية وثبت بتعاونهم انتهاك حق من حقوق الإنسان.

٩. رئاسة الجامعات والأكاديميات والكليات والمعاهد العليا.

١٠. المراقبون الماليون.

١١. الوظائف القيادية في مختلف وسائل الإعلام والنشر.

(الجزيرة نت، ٢٠١٣/٥/٦)

٢٠١٣/٥/٧ أعلن عن تعديل وزاري في مصر شمل تسع حقايب في حكومة رئيس الوزراء المصري هشام قنديل. وقد تباينت ردود الفعل إزاء التعديل؛ إذ رحب حزب الحرية والعدالة المنبثق من جماعة الإخوان المسلمين بالتشكيل الجديد، ودعا إلى التعاون مع الحكومة، بينما اعتبرت قوى معارضة الخطوة شكلية.

(الجزيرة نت، ٢٠١٣/٥/٨)

٢٠١٣/٥/٨ أعلن رئيس الوزراء الليبي علي زيدان عن تعديل وزاري سيجريه "في الأيام المقبلة" في مسعى للخروج من الأزمة السياسية والأمنية بعد حصار عناصر ميليشيات مسلحة وزارتين في طرابلس تطالب بإقصاء مسؤولين انتموا في السابق لنظام العقيد معمر القذافي.

(بي بي سي عربي، ٢٠١٣/٥/٨)

٢٠١٣/٥/١١ اتفاق روسي - بريطاني على العمل سوياً من أجل الدفع باتجاه تشكيل حكومة انتقالية في سورية.

(بي بي سي عربي، ٢٠١٣/٥/١١)

٢٠١٣/٥/١١ استبعد وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي أي احتمالية لتدخل القوات المسلحة في الساحة السياسية مجدداً، داعياً الأطراف المختلفة إلى الاحتكام إلى صناديق الاقتراع بدلاً من مطالبة الجيش بالتدخل. وقال السيسي: "القوات المسلحة لا تفكر في النزول إلى الشارع، والجيش ليس حلاً، والوقوف أمام صناديق الاقتراع... أفضل من تدمير البلاد".

(بي بي سي عربي، ٢٠١٣/٥/١١)

٢٠١٣/٥/١٣ قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن بعض البنود في مسودة الدستور التونسي تشكل تهديداً لحقوق الإنسان والحريات. وطالبت في بيان لها تعديل بعض بنود المسودة لتتوافق مع المبادئ الكونية لحقوق الإنسان على حد تعبيره. ووفق المنظمة الحقوقية فإن من بين الفصول المثيرة للقلق عدم الاعتراف بكونية حقوق الإنسان، إلا إذا كانت تنسجم مع "الخصوصيات الثقافية للشعب التونسي" إضافة إلى عدم التأكيد على حرية الفكر والضمير، وكذا "الصياغة الفضفاضة" للقيود المسموح برفضها على حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.

(الجزيرة نت، ٢٠١٣/٥/١٤)

٢. كل من تكرر منه تمجيد للقذافي أو نظامه أو دعوته للكتاب الأخضر سواء كان ذلك في وسائل الإعلام المختلفة أو بالحديث المباشر للجمهور.

٣. كل من اتخذ موقفاً معادياً لثورة ١٧ فبراير بالفعل أو التحريض أو الدعم المادي.

٤. كل من اقترب أو أسهم بأي وجه من الوجوه في قتل أو سجن أو تعذيب المواطنين الليبيين في الداخل والخارج لصالح النظام.

٥. كل من قام بعمل من أعمال الاستيلاء أو الإضرار بالملكات العامة أو الخاصة خلال فترة الحكم السابق لأسباب سياسية.

٦. كل من تورط في نهب أموال الشعب الليبي أو أثرى على حسابه أو تحصل على ثروات وأرصدة في الداخل والخارج دون وجه حق.

٧. كل من كان له نشاط أو نتاج علمي أو فني أو فكري أو ديني أو ثقافي أو اجتماعي بهدف تمجيد معمر القذافي أو نظامه أو الترويج لمشروع الإصلاح المزعوم (ما يعرف بليبيا الغد).

٨. كل من استعمل الخطاب الديني في دعم أو إضفاء الشرعية على حكم القذافي أو تصرفاته أو اعتبر ثورة ١٧ فبراير خروج عن طاعة ولي الأمر وجاهر بذلك.

المادة (٢) الوظائف التي لا يحق للمشمولين بالمادة السابقة توليها:

١. رئاسة وعضوية الهيئات التشريعية أو الرقابية أو التأسيسية على مستوى الدولة أو المستوى المحلي.

٢. الوظائف السيادية في الدولة.

٣. الوظائف التنفيذية ابتداء من وظيفة رئيس الدولة أو رئيس الحكومة وحتى وظيفة مدير إدارة على المستوى الوطني أو المحلي.

٤. رئاسة وعضوية مجالس الإدارة والوظائف الإدارية أو التنفيذية أو الرقابية من وظيفة مدير إدارة فما فوق في الهيئات والمؤسسات والمصارف والشركات العامة والاستثمارية المملوكة كلياً أو جزئياً للدولة الليبية أو إحدى مؤسساتها سواء كانت تمارس نشاطها داخل أو خارج البلاد.

٥. عضوية إحدى الهيئات القضائية.

٦. الوظائف القيادية في المؤسسات الأمنية والعسكرية.

٧. السفراء والمندوبون لدى المنظمات الدولية والإقليمية والوظائف الدبلوماسية الأخرى والملحقون الفنيون.

٨. رئاسة وعضوية الهيئات القيادية في الأحزاب أو المؤسسات أو الهيئات ذات الصبغة السياسية.